الصعود الاقتصادي الصيني والهندي كمرحلة لاستشراف نظام اقتصادي جديد

أ.كمال بايزيد
جامعة الجزائر 3- الجزائر-
kamelbaizid1@gmail.com

أ.ناجم زينب
جامعة سطيف1- الجزائر-
zinebnadjem@yahoo.fr

الملخص :

بما أنه يشكل الصعود الاقتصادي الانشغال الرئيسي لواضعي خطط التنمية على المستوى الدولي،جاء هذا البحث ليبرزمجموعة البلدان التي برزت من باقي البلدان مفاجئة العالم بنموها المرتفع وازدهارها الاقتصادي من بينها: الصين والهند اللذان خرجا من عنق الزجاجة لفترة قصيرة وأصبحا كنماذج لعملية الصعود الاقتصادي على الصعيد العالمي.

الكلمات المفتاحية :

النمو الاقتصادي، الصعود الاقتصادي، الاقتصادي الصيني، الاقتصادي الهندي.

Abstract:

Since it is an economic ascent main concern to policy development at the international level plans, it came this search highlights the group of countries that emerged from the rest of the sudden countries world's high growth and economic prosperity, including: China, India, who came out of the bottleneck for a short time and become models for the process of economic ascent on the level Global.

Key words: economic growth, economic development, the Chineseeconomic model, Indianeconomic model

مقدمة :

يعتبرالبحث في عوامل الانطلاق والصعود الاقتصادي من الموضوعات الكبرى في اقتصاد التنمية والعامل الرئيسي الذي تدورحوله باقي البحوث في قضايا التنمية. وإذا كانت الأدبيات الاقتصادية الغربية حاولت مرارا اقتراح نماذج للانطلاق والصعود الاقتصادي من خلال إعداد الاستراتيجيات الملائمة لذلك، فإن تجارب بعض الدول كالصين والهند أثبتت نجاحها في وضع استراتيجيات وخطط مناسبة للنهوض باقتصادياتها واحتلال المراتب الأولى كمنافس بارز للولايات المتحدة الأمريكية، ومن بين البلدان المنظمة لمجموعة البريكس الصاعدة المتميزة بتحقيق معدلات نمو مرتفعة وقوتها في منافسة النظام الاقتصادي الحالي الذي تسيطر عليه كل من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية الغربية، فمن المؤكد أنه لم تستطيع أن تحتل الصين والهند هذهالمكانة التي باتت تطرح المخاوف من السيطرة على الاقتصاد العالمي دون بذل مجهودات كبيرة في تطوير قدراتها التنموية، وهو مايقودنا لطرح الإشكالية التالية:

- **كيف تمكنت الصين والهند لتكونا نموذجا من بين أهم نماذج الاقتصاديات الصاعدة ؟**

للإجابة على هذه الإشكالية قسمت الورقة البحثية إلى ثلاث محاور كالتالي:

- **المحور الأول**: الصين والهند من بين مجموعة البريكس الصاعدة.
- **المحور الثاني**: النموذج الصيني في الصعود الاقتصادي.
- **المحور الثالث**: النموذج الهندي في الصعود الاقتصادي.

المحور الأول: الصين والهند من بين مجموعة البريكس الصاعدة

برز مصطلح بريك لأول مرة سنة 2001 من طرف Jim O'Neill اقتصادي في بنك الاستثمار Goldman Satchs، وترمز كلمة BRIC إلى الأحرف الأولى لتسميات الأربع دول المؤسسة لها (البرازيل، روسيا، الهند، والصين) وبعدانضمام جنوب أفريقيا سنة 2009 تم زيادة حرف S لتصبح "BRICS"[1].أما بالنسبة للأعمال هذه المجموعة ففي منتصفيونيو 2009، عقدت دول "البريك" قمتها الأولى في مدينة "يكاترينبرج" الروسية، حيث تركزت المباحثات حول تداعيات الأزمةالمالية العالمية وكيفية مواجهتها والحد من آثارها، كما بحثوا في عمليات إصلاح النظام المالي العالمي وإعداد نظام مالي عالمي جديدلفترة ما بعد الأزمة المالية العالمية. وعقد قادة دول البريك قمتهم الثانية في البرازيل في أفريل 2011، وعقد قادة هذه الدول لقاءهم الثالث في مدينة "سانيا" بالصين وتقرر فيه مواصلة دفع وتوسيع التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين دولالبريكس. وعقدت القمة الرابعة لقادة دول المجموعة في مارس 2012 في العاصمة الهندية "نيودلهي" وتوصلوا في الاجتماع إلىاتفاق مهم حول مسائل التعاون ومعالجة اقتصاد العالم. وتم خلال هذه القمة الاتفاق على إقامة مجموعة عمل مشتركة لدراسةإنشاء بنك للتنمية يهدف إلى تعزيز الاقتصاد في الاقتصاديات الناشئة والنامية. وتنبأ عدد كبير من المؤسسات الاقتصادية بأنيتفوق الحجم الإجمالي لاقتصاديات هذه البلدان في عام 2050 على المؤشرات الاقتصادية لمجموعة الدول السبع الكبرى، أما بحلول عام 2025 فيستقدم على اقتصاد الولايات المتحدة، وقد انتشرت تسمية"بريكس" بصفة واسعة وسريعة إلى درجة أنهاأصبحت اليوم جزءا من المصطلحات المتداولة التحليلات الاقتصادية. وبالرغم من أن هذه الدول لا يشملها تحالف سياسي مثل الاتحاد الأوربي أو تجمع تجاري مثل مجموعة "أسيان" لكنها تنسق للتأثير في الاتفاقيات التجارية الأساسية، وروسيا تؤدي دورا كبيرافي هذا التحالف.[2]

تعتبر مجموعة البريكس كتلة حديثة العهد نسبيا، وتشكل اقتصاديات هذه المجموعة نحو 20% من إجمالي الناتج المحلي العالمي. وخلال عام 2012 بلغت استثمارات دول البريكس نسبة 11% من إجمالي حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم. ومثلت تجارتها البينية نسبة 17% من حجم التبادل

التجاري. وتشكل مساحة دول البريكس ربع مساحة العالم تقريبا ومن المتوقع أن تنافس هذه الدول اقتصاديا كأغنى الدول في العالم حالياً، وتشكل البريكس واحدة من أكبر الأسواق العالمية وأسرع الاقتصاديات نموا في العالم وذلك استنادا إلى عدد سكانه او قوتها الشرائية (دول او مجموعة)، وقد انعكس ذلك أوتوماتيكيا على علاقاتها الاقتصادية الدولية والسياسية[3].

إن الإمكانيات التي تمتلكها مجموعة البريكس تكفل تحقيق التوازن المنشود في العالم، كما أن طبيعتها الجيوسياسية وأهدافها تضمنان لها عدم الفشل ويمكن تلخيص ذلك في أكثر من نقطة، وذلك كمايلي:

- يبلغ سكان دول البريكس الخمس 40% من سكان العالم وهو رقم لا يستهان به ويحقق سوقا كبيرا لكل متنافس؛
- توجد دولتان في مجموعة البريكس تتمتعان بالعضوية الدائمة في مجلس الأمن، وهو مايضمن توازن القرارات الأممية؛
- تطبيق دول البريكس الاقتصاد المختلط أو الاقتصاد الموجه وهما يختلفان عن اقتصاد أمريكا؛
- التزام دول البريكس بنظرية " المصالح المشتركة" يضمن تنشيط الاتفاقيات الموقعة بين دولها؛
- تترامى الدول الخمس في كل القارات وهو ما يمثل عمقا إستراتيجيا لحمايتها؛

المحور الثاني:النموذج الصيني في الصعود الاقتصادي

تتضح الرؤية للتجربة الصينية في صعودها الاقتصادي من خلال تتبع الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الصين، وأهم القطاعات التي يبنى عليها الاقتصاد الصيني، ثم واقع المؤشرات الاقتصادية التي جعلت من الصين قوة اقتصادية تصنف ضمن الاقتصاديات الصاعدة، مع معرفة مقومات الاقتصاد الصيني وأهم التحديات التي لازلت تواجه.

1- مقومات الاقتصاد الصيني: تعتبر الصين ثالث دولة في العالم من حيث المساحة (9,6 مليون كلم^2) بعد روسيا وكندا، أي ما يمثل واحد على خمسة عشر من إجمالي المساحة البرية للكرة الأرضية و¼ إجمالي مساحة آسيا، وتقع الصين شرق آسيا بين سيبيريا وجنوب شرق آسيا، وتبلغ حدودها البرية 2000كلم

وطول سواحلها البحرية 18000كلم[4]، وتزخر الصين بالعديد من المقومات الاقتصادية منها الطبيعية ومنها البشرية، بالإضافة إلى بنيتها التحتية التي تشكل دعامة أساسية لتنمية الاقتصاد الصيني.

1-1- المقومات الطبيعية: وتتمثل في العناصر التالية[5]:

تتوفر الصين على عدة مناجم لاستخراج الفحم الحجري بالنصف الغربي للبلاد، وتحتل المرتبة الأولى عالمياً في إنتاج الفحم الذي بلغ إنتاجه 1740 مليون طن سنة 2006.

تحتل الصين مراتب متقدمة عالميا في إنتاج النفط والغاز إذ تحتل المرتبة السادسة عالمياً في إنتاج النفط والسادس عشر في إنتاج الغاز، والمرتبة الثانية في إنتاج الكهرباء بحجم 1640 كيلوات في الساعة.

- ❖ تحتل المرتبة الثانية عالميا في إنتاج الحديد والرصاص، والأولى في إنتاج الزنك والثالثة في إنتاج الفوسفات والخامسة في إنتاج البوكسيت.
- ❖ تنوع استعمالات الأراضي الصينية: 12,7% منها غابية، و10,7% زراعية، و7% مجالات حضرية، و2,8% مجالات مائية، و4,9% مجالات أخرى، و62% غير مستغلة.

2-1- المقومات البشرية: تمتلك الصين قوة بشرية كبيرة، فهي تحتل المرتبة الأولى عالميا من حيث عدد السكان، ونظرا لنموها السكاني ارتفعت كثافتها السكانية إلى 316 نسمة/كلم^2، ويتجمع أغلبية السكان في الساحل الشرقي لذلك عملت الدولة على تشجيع الهجرة نحوى الجهة الغربية للبلاد ونحوى المدن الصغرى، ولغرض التخفيف من النمو السكاني المرتفع عملت الصين على تخفيض نسبة الولادات الذي نتج عنه انخفاض معدلات الخصوبة (1,8) وارتفاع نسبة الشيوخ.

3-1- البنى التحتية: تتميز الصين بقوة واتساع بنيتها التحتية، فتجاوز إجمالي طول شبكة الطرقات العامة المشغلة أربعة ملايين كلم منها 74 ألف كلم طرق سريعة، وبلغ إجمالي طول سككها الحديدية كذلك المشغلة 66 ألف كلم منها 29 ألف كلم خط مزدوج و33 ألف كلم خط مكهرب. أما بالنسبة للموانئ والمطارات، فوصل عدد موانئها إلى 5530 ميناء منها ثمانية موانئ دخلت صفوف الموانئ الخمسين الكبرى

للشحن والتفريغ، وبلغ عدد المطارات 170 مطار بعدد 1880 خط موزعة دوليا ومحليا. كما تحضا الصين بشكة اتصالات واسعة يعبر عليها بعدد مستخدمي الانترنت الذي وصل إلى **22,5** لكل 100 نسمة خلال سنة 2008[6].

2- الإصلاحات الاقتصادية في الصين: بعد فشل الثورة الثقافية التي قادها "ماوتسيتونغ" الأب الروحي للصين الحديثة والتي دمرت البلاد اقتصاديا وألحقت الضرر بمصالح الشعب، ظهرت فئة مثقفة من طرف الشعب وعلى رأسها "دنج سياو بنج" الذي يعتبر ليبراليا اقتصاديا ومحافظا سياسيا، فبدأ بحملة ضد التلوث الروحي لمواجهة الثقافة الغربية ولاحتواء الخلافات بين جناحي فريقه مع عدم المساس بالتوجهات الليبرالية اقتصاديا التي تضمن الترحيب بالاستثمارات الأجنبية في بلاده وزيادة اللامركزية والحوافز المادية.ولما تولى "دنج سياو بنج" الحكم جاءت سياسة الإصلاح الاقتصادي والانفتاح على العالم الخارجي عام **1978**، فطبق "دنج سياو بنج" اقتصادا اشتراكيا للسوق ورفع شعار "الخيار الجديد" بهدف بناء قاعدة اقتصادية وعلمية وتكنولوجية تمكن الصين من خوض تجربة المنافسة في السوق العالمية، وقد تبنى سياسة الانفتاح على العالم الخارجي خاصة الولايات المتحدة الأمريكية. ومن بين أهم النظريات التي ظهرت كتصور أمثل لنموذج التنمية في الصين هما نظرية عصفور القفص ونظرية القط، فاتبعت الصين نظرية القط التي دافع عنها "دنج سياو بنج" والتي تعني القبول بأي سياسة تؤدي إلى النمو الاقتصادي والتقليل من التركيز على الإيديولوجية . وبعد تنامي العلاقات التجارية مع استراليا واليابان وألمانيا وكندا أدرك القادة الصينيون أن ظاهرة الاعتماد المتبادل في المجتمع الدولي لا تسمح بإستراتيجية العزلة والاعتماد على الذات وأن اندماج الصين في الاقتصاد العالمي لا مفر منه[7]. ويسعى النموذج الصيني إلى الانضمام لمجموعة الحكومات المرنة ذات الاقتصاد المرن، ويقوم النموذج الصيني على وفرة اليد العاملة الرخيصة والاستيطان الواسع لمعامل التجمع وتصدير المنتجات البخسة الثمن إضافة على تهافت الاستثمارات الأجنبية. وبالنسبة لتتبع المحاور التي ركز عليها عملية الإصلاح سنة **1978** نتبع مايلي:

2-1- الإصلاح في المناطق الريفية: عملت الصين على قدر كبير من الحوافز والحريات للفلاحين وتم إقرار نظام المسؤولية التعاقدية الذي يقوم على إبقاء الأرض ملكية عامة مع منح كل أسرة في الريف قطعة ارض وأدوات الفلاحة اللازمة لها وفق عقود مبرمة مع الحكومة تمنحهم الحق في الاحتفاظ بالإنتاج الذي يزيد عن حصتهم المتعاقد عليها أو بيعها في السوق الحرة، كما شجعت الحكومة إبقاء الفلاحين في باقي المجالات كتربية الأبقار وتربية الأسماك مما أدى إلى زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين مستوى معيشة الفلاحين.

2-2- الإصلاح في المناطق الحضرية: أدى نجاح الإصلاح الاقتصادي في المناطق الريفية إلى تشجيع الحكومة الصينية على وضع برنامج تنموي واسع للإصلاح في المناطق الحضرية في بداية عام **1984**، كان الهدف الرئيسي منه نقل إدارة المشروعات الحكومية إلى أشخاص أكثر دراية بإدارة المشروعات الاقتصادية مع ضرورة فصل الملكية عن إدارة الإنتاج.

3- أهم القطاعات الاقتصادية في الصين: يرتكز الاقتصاد الصيني على كل من قطاع الفلاحة وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات.

3-1- قطاع الفلاحة: يحتل قطاع الفلاحة مكانة هامة في الاقتصاد الصيني كونه وفر نصف فرص العمل للمشتغلين عام **2000** وانخفضت النسبة إلى **36,7%** عام **2010**. كما ساهم بـ: **10,1%** في الناتج المحلي الإجمالي لعام **2010** بعدما كان **15,1%** عام **2000**. وبلغت المساحة الزراعية حوالي **0,96** مليون كلم^2، أي تشكل **10%** من إجمالي مساحة البلاد فقط إلا أن الصين تحتل المرتبة الأولى عالميا في إنتاج بذور القطن منذ عام **1982**، الحبوب عام **1986**، إنتاج اللحوم عام **1990**، وإنتاج الفواكه عام **1991**. ويساهم النشاط الزراعي بنسبة **53,3%** وتربية الحيوانات بنسبة **30%** في إجمالي القيمة المضافة للقطاع الفلاحي باعتبارها أهم النشاطات فيه.

3-2- قطاع الصناعة: بلغت نسبة العاملين في قطاع الصناعة **28,7%** من إجمالي العاملين سنة **2010** بعدما كانت تمثل نسبة **22,5%** سنة **2000** نتيجة النزوح الريفي، وقد ساهم قطاع الصناعة في إجمالي

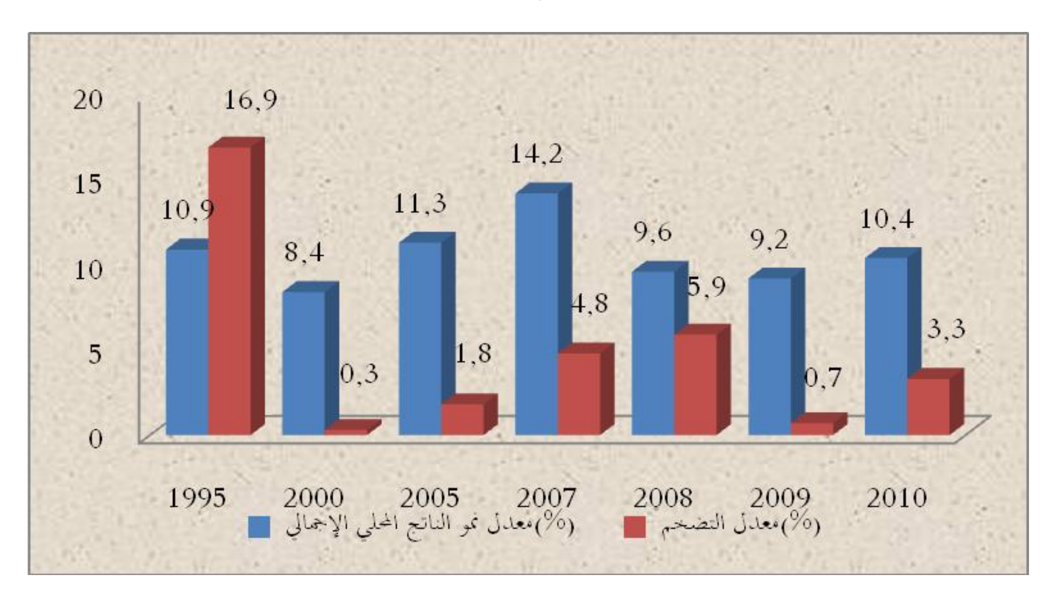
الناتج المحلي بنسبة **45,9%** سنة **2000** ثم ارتفعت نسبة مساهمته إلى **46,8%** سنة **2010**. وتتمثل مظاهر القوة الصناعية الصينية في احتلال منتجاتها مراتب متعددة على الصعيد العالمي، حيث تحتل الصين المرتبة الأولى عالميا في صناعة الصلب وصناعة الأنسجة القطنية والنسيج الاصطناعي والمرتبة الثالثة في صناعة الألمنيوم والثامن عالميا في صناعة السيارات، وكذلك من بين مظاهر القوة الصناعية الصينية انفتاحها على السوق العالمية مما يسهل عملية تدفق الاستثمارات عليها من جهة وتسويق منتجاتها من جهة ثانية[8].

3-3- قطاع الخدمات: يوظف قطاع الخدمات في الصين نسبة كبيرة من مجموع العاملين بلغت **34,6%** سنة **2010** بعدما كانت سوى **27,5%** سنة **2000**. ويساهم القطاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة **43,1%** سنة **2010** مقابل **39%** سنة **2000**. ومن بين أهم النشاطات المدرجة ضمن هذا القطاع نجد: تجارة الجملة والتجزئة بقيمة مضافة تمثل **20,7%** من القيمة المضافة الإجمالية للقطاع سنة **2010**، والعقارات بنسبة **12,9%**، والوساطة المالية بـ: **12,1%**، النقل والتخزين والبريد بـ: **11%**، وتمثل الفندقة والمطاعم نسبة **4,7%** من القيمة المضافة للقطاع ككل.

4- مؤشرات قوة الاقتصاد الصيني

1-4- تطور معدلات النمو والتضخم: حققت الصين في ظل نظمها الاقتصادية الجديدة معدلات نمو مرتفعة جداً، فخلال حقبة الثمانينيات طبقاً لإحصائيات البنك الدولي بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي **9,7%**، ومن الجدول أسفله يتبين لنا أنه وصل ذلك المعدل إلى **10,9%** سنة **1995** و**10,4%** سنة **2010**[9]. ويرجع ارتفاع هذه المعدلات إلى عاملين رئيسين هما: استثمارات كبيرة من رأس المال (بتمويل من المدخرات المحلية والاستثمارات الأجنبية الكبيرة) وسرعة نمو الإنتاجية[10]. أما بالنسبة لمعدلات التضخم فقد انخفضتلتبلغ **2,4%** خلال الربع الثاني لسنة **2013** نتيجة ضعف الضغوط الاستهلاكية,وذلك مقارنة مع **2,9%** سنة **2012**[11] و**3,3%** سنة **2010** و**9,9%** سنة **1995**.

الشكل رقم(01): تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم في الصين.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

2-4- تطور المديونية الخارجية: تعتبر الصين الأكثر استدانة من البنك الدولي وبنك التنمية الأسيوي، فمديونيتها الخارجية في تزايد مستمر إذ انتقلت من **118** مليار دولار سنة **1995** إلى **548** مليار دولار سنة **2010**. وبخدمة دين كنسبة من الصادرات قدرت بـ: **9,9%** سنة **1995** و **3,3%** سنة **2010**.

الجدول رقم (01):تطور المديونية الخارجية وخدمة الدين كنسبة من الصادرات في الصين.

السنة / المؤشر	1995	2000	2005	2007	2008	2009	2010
المديونية الخارجية (مليار دولار)	118	145	283	373	380	432	548
خدمة الدين كنسبة من الصادرات (%)	9,9	9,1	3,1	2,2	2	2,8	3,3

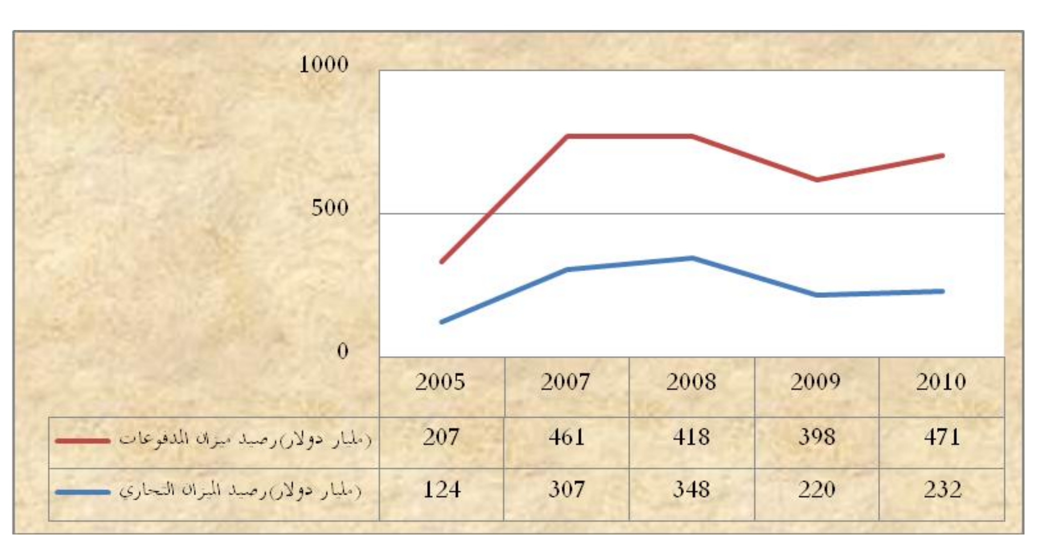
- المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

3-4- تطور الميزان التجاري وميزان المدفوعات: شهدت التجارة الخارجية الصينية نمواً كبيراًبعد عملية الإصلاح والانفتاح الاقتصادي الذي انتهجته الصين، حيث سجلت التجارة الخارجية للصين أرقاما قياسية ساهمت في بناء النسيج الاقتصادي وتعظيم حصة الصين في السوق الدولية، فبلغ إجمالي الصادرات الصينية **1216** مليار دولار سنة **2007** بزيادة سنوية مقدرة بـ: **26%** من سنة **2000**، وذلك راجع للأسباب التالية: زيادة تنافسية المنتجات التصديرية وتوسع حصتها في السوق الدولية، تنامي دور الاستثمار الأجنبي الذي لعب دوراً مهما في نمو التجارة الصينية وساهم بشكل كبير في نقل التقنيات والتكنولوجيا الجديدة ، استمرار عملية إصلاح نظام التجارة الخارجية الذي اعتمده الصين منذ وقت مبكر (القرن التاسع عشر ميلادي) إضافة لارتفاع مساهمة القطاع الخاص في مجال التصدير[12]. وبطبيعة الحال بما أنه عرف حجم الصادرات الصينية نموا سريعا فقد شكل ذلك قفزة كبيرة في تحسن وضعية الميزان التجاري الذي انتقل من **12** مليار دولار سنة **1995** إلى **232** مليار دولار سنة **2010** - أنظر الشكل رقم **(02)**.

وبصدد تحليل وضعية ميزان المدفوعات الصيني يمكن الإشارة إلى أنه بلغ احتياطي الصرف من العملات الأجنبية سنة **210** نحو **2700** مليار دولار لتحتل المرتبة الأولى في العالم[13]، وذلك نتيجة الانفتاح

الاقتصادي الصيني على العالم وتوسع علاقته بالسوق الدولية التي شكلت إقبالا كبيرا لتصريف منتجاته الأمر الذي جعل رصيد ميزان المدفوعات ينتقل من **207** مليار دولار سنة **2005** إلى **471** مليار دولار سنة **2010**.

الشكل رقم (02):تطور الميزان التجاري وميزان المدفوعات في الصين.



	2005	2007	2008	2009	2010
(مليار دولار)رصيد ميزان المدفوعات	207	461	418	398	471
(مليار دولار)رصيد الميزان التجاري	124	307	348	220	232

-المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

4-4- تطور حجم الاستثمار ومعدلات البطالة: لقد أصبحت الصين من أكبر الأسواق المغرية للاستثمار الأجنبي، حيث استقطبت في الفترة الممتدة ما بين **(1993- 1996) 12.5 %** من إجمالي تدفق الاستثمارات الأجنبية في العالم[14] . وقدر حجم الاستثمارات الأجنبية في الصين بـ: **92,4** مليار دولار عام **2008** منها **39,6%** استثمارات من هونغ كونغ و**6,8%** استثمارات أمريكية و**5,4**% من قبل تايوان،15 وفي سنة **2010** وصل حجم الاستثمار الأجنبي بالصين إلى **105,7**مليار دولار. وبلغ الاستثمار المباشر الصيني في إفريقيا سنة **2013** حوالي **25** مليار دولار بوجود أكثر من **2500** شركة صينية استثمارية في شتى المقالات، ومن خلال هذه الاستثمارات بلغت التجارة بين الصين وإفريقيا **210** مليار دولار في نفس السنة، وتعتبر الصين إفريقيا مجالاً حيويا لنموها الاقتصادي وذلك من خلال فتح أسواق

جديدة لمنتجاتها عبر تعزيز قواعد نفوذها الحالية[16]. أما بخصوص معدلات البطالة في الصين فهي شهدت استقرارا لمدة تتراوح أكثر من سنة إذ بلغت **4,1%** خلال الربع الثاني لعام **2013.**

5- تحديات الاقتصاد الصيني على المدى البعيد: إضافة إلى التحديات التي يواجهها الاقتصاد الصيني من ارتباطه تقلبات أسعار المواد الأولية بالسوق العالمية وارتباطه بالطلب الخارجي الذي يشكل انخفاضه التراجع المباشر لعجلة نمو الاقتصاد الصيني يوجد هناك تحديات أخرى تشكل عقبة أمام الاقتصاد الصيني على المدى البعيد تتمثل في[17]:

5-1- المؤسسات التابعة للدولة: تمثل هذه المؤسسات تقريباً ثلث الإنتاج الصيني وهي تشكل أساس الاقتصاد الصيني، بحيث أكثر من نصف هذه المؤسسات خاسرة ماليا وفي حاجة لدعم دوري بإعانات مالية تأتي أساساً من بنوك الدولة، وتشجيع الحكومة لهذه المؤسسات غير المربحة يحول المصادر المالية بعيدا عن المؤسسات التي يمكن أن تكون أكثر ربحاً وفعالية، وإلى جانب ذلك الوضعية المالية الفقيرة لغالبية المؤسسات المالية التابعة للدولة يجعل إقدام المؤسسات الصينية على تخفيض الحواجز التجارية أمرا صعباً بسبب خوفها من انتشار الإفلاس وسط هذه المؤسسات.

5-2- النظام البنكي: يواجه النظام الصيني صعوبات كبيرة بسبب دعمه المالي للمؤسسات التابعة للدولة وعدم التزامه بالعمل فقط وفق مبادئ السوق، ويخضع النظام البنكي لضبط ورقابة الحكومة المركزية التي تحدد مجالات الاهتمام وتوزيع القروض على شركات معينة، وكنتيجة لهذه السياسة تتجه أكثر من 50% من قروض البنوك التابعة للدولة إلى المؤسسات التابعة للدولة مع أن المعطيات تؤكد مسبقاً أن مقدار واسع من هذه القروض لا يمكن تسديدها. وأكدت إحدى الدراسات عام 2002 على أن نسبة عدم تسديد القروض في الصين وصلت إلى 480 مليار دولار أي ما يعادل 43% من الناتج الداخلي الإجمالي للصين. وهذه القروض السيئة التي تنتهجها البنوك الصينية تهدر النظام البنكي الصيني، حيث يعتقد أن ¾ من البنوك التجارية التابعة للدولة الصينية مفلسة وفاقدة للسيولة المالية.

5-3- التلوث، الفساد الحكومي، وتنامي الفرو قات الاجتماعية: إن القلق العام حول مشكلة التلوث والفساد الحكومي وتنامي نسب عدم المساواة في توزيع الدخل تشكل تهديداً مهماً أمام الاستقرار الاجتماعي في الصين، فأقرت الحكومة الصينية بوجود أكثر من 74000 احتجاج عام 2004 بلغ العديد منها درجة العنف وورطت حوالي 3,8 مليون فرد مقابل 53000 احتجاج عام 2003. وفي الغالب وقفت مسائل التلوث الفساد السياسي والاستيلاء على الأراضي خلف أعمال هذه الاحتجاجات، ولم تبدي الحكومة الصينية اهتماماً كثيراً بقوانين حماية المحيط من اجل الترويج لنمو اقتصادي سريع، وأشار تقرير للبنك العالمي على أن 16 من 20 مدينة الأكثر تلوثاً قي العالم مدن صينية، كما أن ارتفاع معدلات عدم المساواة في الدخل خصوصاً بين سكان الأقاليم الساحلية وسكان المناطق الريفية الداخلية أصبحت مصدراً آخر يبعث على إثارة القلق.

المحور الثالث: النموذج الهندي في الصعود الاقتصادي

1- المقومات الاقتصادية للهند: تقع الهند في جنوب آسيا يحدها شرقا خليج البنغال وبنغلاديش وميانمار (برمانيا)، وغربا بحر عمان وباكستان وأفغانستان، وشمالا الصين ونيبال وبوتان، وجنوبا خليج منار المطل على سريلانكا عبر مضيق المحيط الهندي، وتبلغ مساحتها 3287590 كلم^2 لتحتل المرتبة السابعة عالميا والثانية آسيويا بعد الصين الشعبية، وهي أكبر دولة في جنوب آسيا يبلغ طول حدودها البرية 15663 كلم وطول شريطها الساحلي 7000كلم، وتزخر الهند بالمقومات الاقتصادية التالية:

1-1- المقومات الطبيعية: تتمتع الهند بثراء طبوغرافي معتبر وموقع جيواستراتيجي مثالي، كما تطل الهند على طرق بحرية تربطأوربا والشرق الأوسط الغني بالنفط من ناحية،وبدول الازدهار الاقتصادي كالصين واليابان وبقية دول آسيا الشرقية من ناحيةأخرى. ومن ثم تقع الهند في منتصف ذلك القوس الواسع الممتد بين مدينة فلاديفوستوك في شرق روسيا ولندن في المملكةالمتحدة، مرورا برأس الرجاء الصالح في جنوب إفريقيا، وإلى جانب التنوع اللغوي والديني والثقافي في هذا البلد هناك تنوع كبير فيمظاهر سطح الأرض. فجبال الهيمالايا المغطاة قممها بالثلوج تمتد لمسافة 2400كلم من الغرب للشرق. وتضم هذه الجبالبعض أعلى

القمم الجبلية في العالم، والتي تمثل حاجزا طبيعيا ضخما كأنه حائط دفاعي يحمي الهند من جهة الشمال. ورغم أنهذا الحائط قد اخترقه الجيش الصيني في أكتوبر 1962، فإنه يظل في مجمله حصنا منيعا للهند أمام الصين، وثاني أكبر قوة فيالعالم المعاصر.وإلى الجنوب من الهيمالايا تترامى السهول الشمالية التي تعد موطنا لثلاث أنظمة نهرية كبرى هي السند، والجانج،وبراهمابوترا. وقد حملت ثلاث حضارات كبرى أسماء هذه الأنهار وازدهرت عبر التاريخ القديم. ومن القمم الجليدية للهيمالايا تنبعآلاف الروافد النهرية المتفاوتة في الحجم، والتي تقدم للإقليم رواسب تجعله واحدا من أكثر الأقاليم خصوبة. وتبلغ مساحة هذا الإقليم 700.000 كلم^{2}ممتدا لمسافة تزيد عن 2400كم طولا، بينما يتراوح الاتساع ما بين 240 و320كم. وعلى مدىآلاف السنين، كانت خصوبة هذه الأرض وظروفها المناخية المواتية سببا في جذب الغزاة والتجار من كافة أرجاء العالم.وإذا توغلناأكثر نحو جنوب هذا السهل الخصيب، تمتد هضبة عظمى تتميز بثراء كبير في مواردها المعدنية ومحاصيلها الزراعية، وفي مقدمتهاالقطن. كما تتميز بظروف مناخية مثالية كانت وراء ظهور مدن كبيرة مثل حيدر أباد وبانجالور كما لعبت دورا كبيرا في جذبالمستثمرين الأجانب نحو هذه المدن. وتعتبر السواحل الغربية والشرقية للهند مثالية لإقامة الموانئ والمرافئ، ويبلغ طولها نحو 7517كم. وقد شهدت تلك السواحل صولات باردة في منطقة لاداخ على مقربة من الحدود مع الصين ولهاتين المنطقتين أهمية إستراتيجية كبرى. كما تضم الهند مجموعتين من الجزر تمثلان مخافر أمامية للبلاد. ففي الغرب تمتد جزر لاكشدويب بينما تمتد جزرآندمانونيكابور في الشرق. وتوفر هذه الجزر للهند فرصة مثالية لمراقبة ما يحدث في أعالي البحار[18].

1-2- المقومات البشرية: تحتل الهند المرتبة الثانية في العالم من حيث تعداد السكان بعد دولة الصين،حيث وصل عدد سكانها إلى 1111 مليون نسمة عام 2006 بعدما كان سوى 684,8 مليون نسمة عام 1980، وتمثل اللغة والدين، والطبقات عوامل فاصلة في التنظيم الاجتماعي والسياسي للشعب الهندي، فيعيش في الهند عدة عرقيات وأجناس أبرزها المجموعة الدرافيدية الزنجية جنوب هضبة الدكن بنسبة 25%، والمجموعة القوقازية البيضاء في سهل البنجاب والغانج بنسبة 72%، والمغولية الصفراء بنسبة لا تتجاوز 3%. أما بخصوص الديانات فيشكل الهندوس أغلبية السكان بنسبة 80%، ثم المسلمون بنسبة 12,83%، والمسيحيون بنسبة 2,23%، وتشكل بقية الديانات نسبة 4,45%. ويتمركز أغلبية سكان

الهند في القرى والأرياف بنسبة 71%، وفي المدن بنسبة 29%. ويمكن تصنيف سكان الهند ضمن الدول التي تعاني الشيخوخة بسبب ارتفاع متوسط العمر لسكانها البالغ 64,35 سنة خلال عام 2005

2- الإصلاحات الاقتصادية في الهند: تبنت الهند بعد استقلالها الذي كان عام 1947 النظام الاشتراكي وسياسة الاقتصاد الموجه، فقام رئيس الحكومة "جواهر لال نهرو" (1947-1964) بوضع المخطط الخماسي الأول سنة 1951، وكان الاتحاد السوفياتي المتعامل الرئيسي مع الهند، وبعد تصدع المعسكر الشيوعي في بداية التسعينيات اختارت الهند اقتصاد السوق الحرة، وفتح رئيس الحكومة "ناراسيما راو" الأبواب للاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيع القطاع الخاص مما أدى إلى انتعاش صادرات الخدمات وخاصة في مجال المحاسبة وتكنولوجيا المعلومات وخدمة العملاء، فكان لكل ذلك دورا إيجابيا على تحسن معدلات النمو الاقتصادي إلى جانب الإصلاحات الزراعية التي أدخلت خلال 67 سنة الماضية وحولت الهند إلى دولة مصدرة للمواد الغذاء.

3- أهم القطاعات الاقتصادية في الهند: يرتكز الاقتصاد الهندي هو الآخر على كل من قطاع الزراعة وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات.

3-1- قطاع الزراعة: لقد حظيت الزراعة في الهند بأولوية خاصة لدى صناع القرار السياسي للاقتصاد، وتمكنت الزراعة في الهند من التحكم في مشكلة المجاعات التي انتشرت خلال سنوات مضت، واستطاعت الهند من خلال ثروتها الخضراء تحقيق درجة من الاكتفاء الذاتي في توفير الطعام نتيجة خصوبة تربة الأراضي وثروة مياه الري والمناخ الملائم للزراعة، إلى جانب الاعتماد على الوسائل التنظيمية والتقنية كتطوير بذور فائقة القدرة الوراثية والاستعانة بالمخصبات الزراعية وتوسيع الرقعة المخصصة لهذا القطاع، وتساهم الزراعة الهندية في توظيف حوالي 50% من القوى العاملة، وبحوالي 17% من إجمالي الناتج المحلي للبلاد[19].

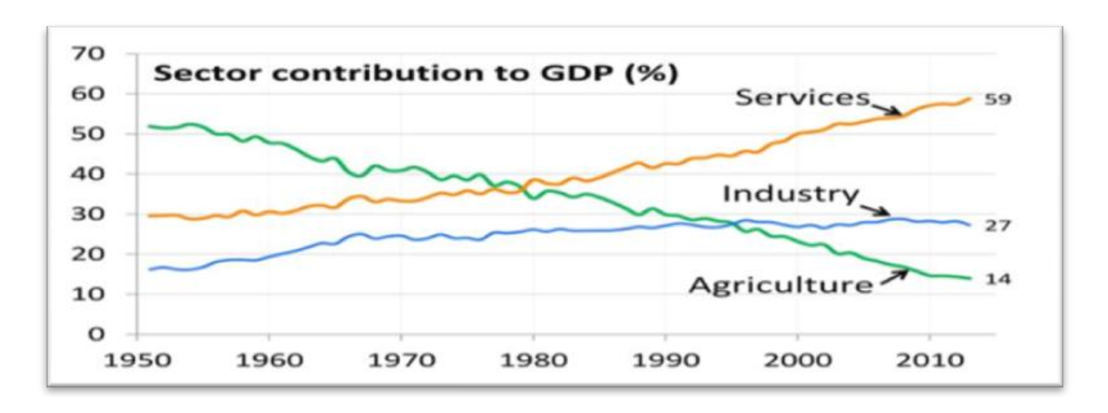
3-2- قطاع الصناعة: تمكن هذا القطاع بفضل الحماية الكبيرة له من قبل الدولة في إطار سياسة الإحلال محل الواردات منتحقيق طفرات إنتاجية كمية عالية حتى وإن كانت ذات جودة منخفضة وقدرة تنافسية محدودة في الأسواق الخارجية، ولكن مع التحول إلى الاقتصاد الحر برزت بعض الصناعات ذات التقنية العالية

جدا أهمها صناعة البرمجيات التي بدأت في منتصف الثمانينات، فكان لديها في عام 1985 حوالي 68000 مختص بالبرمجيات، وخلال 12 سنة استطاعت الهند أن تحقق قفزة في عدد المبرمجين ليصل عام 2000 إلى 340.000 مبرمج.

ويركز قطاع الصناعة في الهند على الصناعات التحويلية المتمثلة في صناعة النسيج والبتروكيماويات والأحجار الكريمة والمعدات الزراعية والصناعية والإسمنت،وتعتمد الهند لتحصيل إيراداتها السيادية على الصادرات التي بلغت في 2013 نحو 313 بليون دولار كقيمة لتصدير البرمجيات والبتروكيماويات والأدوية والعقاقير الطبية والأحجار الكريمة والمنسوجات والمعدات والسيارات. وتعتبر دول الخليج من أهم المناطق التي تتجه إليها الصادرات الهندية، ولا زالت الهند تستورد كميات مهمة من المواد والسلع أهمها النفط الخام ومواد خام أخرى والمعدات والأسمدة والفحم والحديد والمواد الكيماوية، حيث وصلت قيمة وارداتها عام 2013 نحو 468 بليون دولار ما يعني أن العجز في الميزان التجاري كان 155 بليون دولار، مما يضغط على ميزان المدفوعات ويرفع المديونية الخارجية[20].

3-3- قطاع الخدمات: لقد أصبحت الهند قاعدة مهمة لتقديم الخدمات المتطورة في القطاعات الاقتصادية الأساسية في بلدان عديدة، وتسارع تأسيس الشركات والمؤسسات التي تقدم خدمات في مجال الاتصالات الهاتفية وخدمات الكمبيوتر وتصميم البرامج، وتعاقد كثير من هذه الشركات مع شركات عالمية رئيسة لتقديم الخدمات إليها من مواقعها في الهند وبتكاليف أقل بكثير مما يمكن تقديرها في البلدان الأساسية لتلك الشركات.

الشكل رقم (03): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للهند.



- **المصدر**: محمد الليثي، الاقتصاد الهندي على الطريق للإقلاع، ألفا بيتا نخبة كتاب المال والاقتصاد،3 مارس 2015، اطلع على الموقع التالي:http://alphabeta.argaam.com/article/detail/97558

4- مؤشرات قوة الاقتصاد الهندي:

4-1- تطور معدلات النمو والتضخم:جعلت الإصلاحات السابقة الذكر من الهند أن تكون إحدى أسرع الأسواق الناشئة نموا، وذلك منذ عام 1991 حين بلغ متوسط النمو في الناتج المحلي الإجمالي 3,7%، ويظهر لنا من الشكل أسفله أنه كان أعلى معدل لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (2010-2011) بنسبة 10,3%, وانطلاقا من هذه الوقت باشرت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الهند في التباطؤ لتصل إلى أدنى قيمة لها (5%) خلال المجال الزمني (2013-2014)، ويبقى من المتوقع أنه تتحسن معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي لتصل 6,80% للفترة (2016-2017).

الشكل رقم (04): تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الهند.



- **المصدر**:من إعداد الباحثين بالاعتماد على : تقرير حول "الهند رؤية اقتصادية"، مجموعة بنك قطر الوطني، 2014، ص 10.

وبخصوص تطور معدلات التضخم فقد تميزت بالارتفاع إذ بلغت 10,6% خلال (2009-2010)، و10,2% خلال (2012- 2013) نتيجة لخلفية السياسة المالية والنقدية المرنة، وبعدما تم تعيين "راغورام راجان" محافظا للبنك الاحتياطي الهندي في سبتمبر 2013،والذي أدى إلى تشديد السياسة النقدية، حيث قام البنك برفع معدلات الفائدة نتيجة الانحطاط الحاد في قيمة الروبية الهندية وقصد ضبط سعر صرف العملة والسيطرة على التضخم ، فكانت النتائج جد إيجابية يعبر عليها بمعدل تضخم مؤشر أسعار المستهلكين الذي وصل إلى 5,5% خلال (2013-2014) [21].

2-4- مؤشرات أخرى[22]:

- ❖ ارتفاع نسبة الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 18,5% خلال (2009-2010) إلى 24% خلال (2013-2014).
- ❖ ارتفاع قيمة الصادرات من 19,7% كنسبة من إجمالي الناتج المحلي خلال (2009-2010) إلى 25,6% خلال (2013-2014).
- ❖ انخفاض قيمة الواردات من (-25,5%) كنسبة من إجمالي الناتج المحلي خلال (2009-2010) إلى (-29,6%) خلال (2013-2014).
- ❖ ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي (معادل القوة الشرائية:ألف دولار أمريكي) من 4,2 خلال (2009-2010) إلى 5,4 خلال (2013-2014).
- ❖ معدل البطالة وصل إلى 8,9% سنة 2005.

انخفاض نسبة الفقراء من 55,5% سنة 1983 إلى 32,6% سنة 2012.

الخـاتمة:

لقد اتجهت الأنظار منذ مدة إلى الصعود الاقتصادي الذي تحققه الصين كواحدة من القوى الاقتصادية العالمية الجديدة فضلاً عن الاقتصاد الأوربي، وهما يمثلان معا التحدي الحقيقي للاقتصاد الأمريكي في المستقبل المنظور.

كما أن الصعود المتواصل للهند للحاق بركب القوى الاقتصادية الكبرى، والتقارب في علاقاتها مع الصين،بات يشكل خطوة مهمة باتجاه استشراف ظهور نظام اقتصادي عالمي جديد، إذ تشكل كل من الصين والهند قطباً جديدا ًفي ظل الشراكة الإستراتيجية التي تم الإعلان عنها عام2005 بغية تدعيم التعاون الاقتصادي والتجاري بين هاتين الدولتين اللتين تشكلان أكثر من ثلث سكان العالم ومما يعزز التقارب بين الصين والهند أن الاقتصاد الهندي بدأ يحظى بنم ويقارب النمو المتحقق في الاقتصاد الصيني، وان كِلا الدولتين تسعيان إلى الاستفادة من مزايا ومقومات التطورات المتاحة في البلد الآخر.

وتمكن البلدين (الصين، الهند) من البروز وإكساب المكانة ضمن الاقتصاديات الصاعدة نتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي قاما بها البلدين ومقدرتهما على تنويع اقتصادياتهم المواكبة للتطورات الحديثة الأمر الذي انعكس على التحسن القوي لمؤشراتهم الاقتصادية من نمو مرتفع وبطالة منخفضة واكتفاء غذائي ذاتي إلى غير ذلك من المؤشرات.

الهوامش والمراجع:

[1]-Adrien FROSSARD, **Panorama doctrinal des BRICS :Quelle Doctrine ,pour quelle émergence ?,** N°202, Paris, le 26 septembre 2011: http://www.cicde.defense.gouv.fr/IMG/pdf/20120114_np_cicde_eoia-001-brics.pdf, p: 11

[2]– عبدالله رزق،**اقتصاديات ناشئة في العالم :نماذج تنموية لافتة**،دارالفارابي،بيروت، لبنان، ص ص28- 29.

[3]– مجلة إفريقيا قارتنا، العدد الرابع، أفريل 2013، ص:1.

[4]– كريمة فرحي، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين: الصين– تركيا– مصر– الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012- 2013، ص 172.

[5]- http://netcour.free.fr

[6]– كريمة فرحي، مرجع سبق ذكره، ص 183.

[7]– وليد عبد الحي، **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978–2010**، مركز الإمارات للدراسات، أبو ظبي، 2002، ص 26.

[8]– عبد الحكيم الفلالي، **الصين قوة اقتصادية صاعدة**، ورقة بحثية متاحة على الموقع التالي: WWW.madariss.fr

[9]– أنظر: تقرير مختصر عن آفاق النمو الاقتصادي العالمي المتوقع للعام 2012، **إدارة الاقتصاد الكلي والسياسة المالية**، وزارة المالية، دولة الكويت، ص 5.

[10]-Wayne M. Morrison, **china's economic conditions**, congressional research series, December, 2002, p9.

[11]– تقرير التطورات الاقتصادية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، سلطة النقد الفلسطينية، تشيرين أول 2013، ص 8.

[12]– عائشة بن عطاء الله، **دراسة تحليلية لوضعية الصادرات الصينية خلال عامي 2001–2007**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة (الجزائر)، العدد11، 2012، ص، ص: 123-124.

[13]– حذفاني نجيم، **العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون "فترة ما بعد الحرب الباردة"**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، جوان 2011، ص 42.

[14]- Arthur Andersen, **International investment toward the year 2002**, New York: United Nations publications, 1998, p 107.

[15]-Wayne M. Morrison, china's economic conditions, Op, Cit. p 13.

[16]– سعيدة محمد عمر، **إفريقيا الصاعدة: بين الهيمنة الجديدة وتحدي التنمية**، مقال منشور في مجلة اتجاهات المستقبل، العدد الثاني، أكتوبر 2014.

[17]– حكيمي توفيق، **الحوار النيوواقعي– النيولبرالي حول مضامين الصعود الصيني "دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم علوم سياسية، كلية الحقوق، جامعة باتنة (الجزائر)، 2007-2008، ص 52.

[18]– محمد ضياء الحق وآخرون، **الهند عوامل النهوض وتحديات الصعود**، مركز الجزيرة للدراسات، الملفات البحثية سلسلة دراسات القوى الصاعدة، خريف 2009، ص 6.

[19]– بيتراس أوستريفيشوس وجون بوزمان، **الهند عوامل النهوض وتحديات الصعود**، مركز الجزيرة للدراسات– الملفات البحثية– سلسلة دراسات القوى الصاعدة، خريف 2009، ص 41.

[20]– عامر ذياب التميمي، **الإصلاح الاقتصادي المرتقب بعد التغيير الحكومي في الهند**، الكويت، 17 جويلية 2014 أنظر الموقع التالي:http://alhayat.com/Opinion/Writers/3633823

[21]– أنظر: تقرير حول "**الهند رؤية اقتصادية**"، مجموعة بنك قطر الوطني، 2014، ص 3.

[22]– المرجع السابق نفسه، ص 10.